ماهية الحكم الراشد

مقدمة

يُعدّ مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم الحديثة التي برزت بقوة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتنموية، خاصة مع التحولات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، والتي فرضت إعادة النظر في أنماط إدارة الدولة والعلاقة بين السلطة والمجتمع. ولم يعد الحكم الراشد مجرد آلية لإدارة الشأن العام، بل أصبح معيارًا أساسيًا يقاس من خلاله مدى تطور المجتمعات وقدرتها على تحقيق التنمية والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

وتكمن أهمية دراسة الحكم الراشد في علم الاجتماع في كونه يرتبط بالبنية الاجتماعية، وبطبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع، وبمدى مشاركة الأفراد في صناعة القرار، إضافة إلى تأثيره المباشر على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة.

أولاً: تعريف الحكم الراشد

1.التعريف اللغوي

الحكم يعني إدارة شؤون الناس وتنظيم العلاقات داخل المجتمع، أما الراشد فيشير إلى الحكمة والاستقامة وحسن التدبير. وعليه فإن الحكم الراشد لغويًا يعني الإدارة الحكيمة والعادلة لشؤون المجتمع.

2.التعريف الاصطلاحي

لا يوجد تعريف موحد للحكم الراشد، لكن يمكن تعريفه بأنه:

"نظام لإدارة الموارد والشؤون العامة للدولة بطريقة تعتمد على الشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون بهدف تحقيق التنمية والاستقرار".

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه:

"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات بطريقة تضمن مشاركة المواطنين وحماية حقوقهم".

ثانياً: نشأة مفهوم الحكم الراشد وتطوره

ظهر مفهوم الحكم الراشد في نهاية القرن العشرين، خاصة مع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية والإصلاح السياسي والإداري. وقد ارتبط ظهوره بعدة عوامل أهمها:

1. فشل العديد من نماذج التنمية التقليدية.
2. انتشار الفساد الإداري والسياسي في بعض الدول.
3. بروز العولمة وما فرضته من معايير جديدة للإدارة.
4. دور المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نشر المفهوم.

ومع مرور الوقت، أصبح الحكم الراشد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثالثاً: خصائص الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الخصائص الأساسية التي تشكل معاييره، ومن أهمها:

1.المشاركة

تعني إشراك المواطنين في اتخاذ القرار من خلال الانتخابات أو منظمات المجتمع المدني أو الحوار المجتمعي.

2.سيادة القانون

يقصد بها خضوع الجميع للقانون دون تمييز، وضمان استقلال القضاء.

3.الشفافية

تعني وضوح القرارات الحكومية وإتاحة المعلومات للمواطنين، مما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

4.المساءلة

تعني خضوع المسؤولين للمحاسبة عن أعمالهم وقراراتهم.

5.العدالة والمساواة: يقصد بها ضمان تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع دون تمييز.

6.الفعالية والكفاءة: تعني قدرة المؤسسات على تحقيق الأهداف بأفضل استخدام للموارد.

7.الاستجابة لمتطلبات المجتمع: أي قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم.

رابعاً: أبعاد الحكم الراشد: يمكن تقسيم الحكم الراشد إلى عدة أبعاد رئيسية:

.1.البعد السياسي

يتعلق بمدى ديمقراطية النظام السياسي واحترام الحقوق والحريات.

.2.البعد الاقتصادي: يرتبط بإدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحقق التنمية والعدالة في توزيع الثروات.

.3البعد الإداري: يتعلق بكفاءة الجهاز الإداري وفعاليته في تقديم الخدمات.

.4البعد الاجتماعي: يرتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية.

خامساً: أهمية الحكم الراشد في المجتمع: تتجلى أهمية الحكم الراشد في عدة جوانب، منها:

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
2. تعزيز التنمية الاقتصادية.
3. مكافحة الفساد.
4. تعزيز الثقة بين المواطن والدولة.
5. حماية حقوق الإنسان.
6. تحسين جودة الخدمات العمومية.

سادساً: الحكم الراشد من منظور علم الاجتماع

يهتم علم الاجتماع بدراسة الحكم الراشد باعتباره ظاهرة اجتماعية ترتبط بالعلاقات بين السلطة والمجتمع، ويمكن تناوله من خلال عدة مقاربات، منها:

.1.المقاربة الوظيفية: ترى أن الحكم الراشد يساهم في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع.

2.المقاربة الصراعية: تركز على الصراع بين الفئات الاجتماعية حول السلطة والموارد.

3.المقاربة التفاعلية: تهتم بدراسة التفاعل بين الأفراد والمؤسسات في عملية صنع القرار.

سابعاً: معوقات تحقيق الحكم الراشد: رغم أهميته، يواجه الحكم الراشد عدة تحديات، منها:

1. انتشار الفساد.
2. ضعف المشاركة السياسية.
3. ضعف المؤسسات.
4. غياب الشفافية.
5. عدم استقلال القضاء.
6. التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

ثامناً: متطلبات تحقيق الحكم الراشد: لتحقيق الحكم الراشد، يجب توفر مجموعة من الشروط، أهمها:

1. بناء مؤسسات قوية.
2. تعزيز الديمقراطية.
3. تطوير الإدارة العمومية.
4. نشر ثقافة المشاركة.
5. تعزيز الشفافية.
6. مكافحة الفساد.

خاتمة

إن الحكم الراشد يمثل أحد الركائز الأساسية لبناء مجتمع متوازن ومستقر وقادر على تحقيق التنمية المستدامة. وهو لا يقتصر على الدولة فقط، بل يشمل جميع الفاعلين الاجتماعيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية والمواطنين. ومن هنا تأتي أهمية دراسته في علم الاجتماع لفهم علاقته بالبنية الاجتماعية ودوره في تحقيق التماسك والاستقرار داخل المجتمع.